المجلس التنفيذي
الدورة السادسة والأربعون بعد المائة
روما، 9-10 ديسمبر/كانون الأول 2025

خطة عمل الصندوق بشأن التغذية للفترة 2026-2031

الوثيقة: EB 2025/146/R.34

جدول الأعمال: 17

التاريخ: 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

مراجع مفيدة: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (الإجراء القابل للرصد 9) (GC 47/L.5)

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علما بخطة عمل الصندوق المحدثة بشأن التغذية للفترة 2026-2031، التي نقحت وفقا لالتزام التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

الأسئلة التقنية:

Juan Carlos Mendoza Casadiegos
مدير
شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي
البريد الإلكتروني: juancarlos.mendoza@ifad.org

Beatrice Ekesa-Onyango
كبيرة الأخصائيين التقنيين للتغذية
شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي
البريد الإلكتروني: be.onyango@ifad.org

جدول المحتويات

موجز تنفيذي **ii**
خطة عمل الصندوق بشأن التغذية للفترة 2026-2031 **1**
أولا- المقدمة والسياق **1**
ألف- المقدمة 1
باء- السياق العالمي: التحديات والفرص 2
ثانيا- تعميم التغذية في الصندوق - التوجه الاستراتيجي والإنجازات الرئيسية والدروس المستفادة **3**
ألف- التوجه الاستراتيجي 3
باء- النتائج والإنجازات الرئيسية 4
جيم- الدروس الرئيسية 5
ثالثا- خطة عمل الصندوق بشأن التغذية للفترة 2026-2031 **6**
ألف- المواءمة الاستراتيجية 6
باء- نظرية التغيير لعمل الصندوق في مجال التغذية 6
جيم- مجالات عمل خطة عمل الصندوق بشأن التغذية 7
دال- تنفيذ خطة العمل بشأن التغذية 9

الملاحق
نقاط الدخول لاستثمارات الزراعة المراعية للتغذية **11**
خطة عمل الصندوق بشأن التغذية للفترة 2026-2031 **13**
النتائج والدروس الرئيسية **16**

موجز تنفيذي

1- في عام 2024، كان 2.6 مليار شخص في جميع أنحاء العالم لا يزالون غير قادرين على تحمل تكاليف نمط غذائي صحي، ما ساهم في ارتفاع معدلات انتشار أشكال متعددة من سوء التغذية، بما في ذلك نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة وفرط الوزن والسمنة. وبالإضافة إلى ذلك، يشهد معدل انتشار الأمراض غير المعدية المرتبطة بالتغذية ارتفاعا مستمرا. ومع حدوث أشكال متعددة من سوء التغذية في الوقت نفسه بين السكان وفي البلدان، تشير الأدلة إلى الحاجة إلى اتباع نَهج أكثر تكاملا للنظم الغذائية يدعم تحسين التغذية ويوفّر أنماطا غذائية صحية، مع التركيز أيضا على الإنتاج المستدام بيئيا. ويمكن للنظم الغذائية المستدامة أن تحسّن الحصائل التغذوية للسكان الريفيين من خلال زيادة إمكانية الحصول على أغذية متنوعة ومنتجة محليا وغنية بالمغذيات، مع تعزيز سبل كسب العيش ودعم الصحة البيئية.

2- ويتمتّع الصندوق، باعتباره وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تدعم صغار المنتجين الريفيين، ومؤسسة مالية دولية تموّل التنمية الريفية، بموقع فريد يتيح له تعزيز الزراعة المراعية للتغذية في إطار النُهج القائمة على النظم الغذائية في المجتمعات المحلية الريفية. وتتسم مهمة الصندوق المتمثلة في المساهمة في النظم الغذائية المستدامة والأنماط الغذائية الصحية بأهمية حاسمة.

3- واسترشد إعداد خطة العمل المحدثة بشأن التغذية للفترة 2026–2031 بالرؤى المكتسبة من تنفيذ خطة العمل السابقة بشأن التغذية. وتتيح هذه الخطة فرصة لإعادة التركيز على الاحتياجات التغذوية الناشئة، وتوسيع الاهتمام بجميع أشكال سوء التغذية - بما في ذلك فرط الوزن والسمنة - من خلال نهج النظم الغذائية، وتأكيد أهمية تعزيز آليات الرصد.

4- وتستجيب خطة العمل بشأن التغذية للفترة 2026–2031 لالتزام بموجب التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في إطار الإجراء القابل للرصد 9، الذي يدعو إلى وضع خطط عمل جديدة بشأن المنظور الجنساني والشباب والتغذية لتعزيز عمل الصندوق في هذه المجالات. وتستند خطة العمل بشأن التغذية إلى إنجازات الصندوق حتى الآن، وتُدمج نتائج وتوصيات التقييم المواضيعي الأخير للتغذية الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق.

5- وعلى المستوى المؤسسي، تتواءم خطة العمل المحدّثة بشأن التغذية مع سياسات الصندوق ومبادئه التوجيهية. وهي تشدد على مجالات تركيز جديدة، بما في ذلك السمنة والأمراض غير المعدية وتغذية المراهقين. وبالإضافة إلى ذلك، تتناول التدخلات في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لتعزيز النظم الغذائية المستدامة وتحسين التغذية للسكان الريفيين الضعفاء.

6- وهي متوائمة أيضا مع الأطر العالمية للتغذية والأمن الغذائي، وتساهم في دعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

7- وتتمثل غاية خطة العمل بشأن التغذية في تحسين الحصائل التغذوية للمجتمعات المحلية الريفية من خلال تدخلات متكاملة في النظم الغذائية تعزز إمكانية الحصول على أغذية متنوعة ومغذية وتقوّي المعرفة والمواقف والممارسات المرتبطة بالتغذية.

8- وتركز خطة العمل بشأن التغذية على أربعة مجالات عمل تتمحور حول تصميم البرامج والمشروعات وتنفيذها: (1) تصميم برامج فرص استراتيجية قطرية وبرامج استثمارية مراعية للتغذية؛ (2) تعزيز القدرات لدعم تصميم المشروعات وتنفيذها؛ (3) تعزيز المعرفة والتواصل والأدلة، وتشجيع المشاركة في السياسات، والترويج على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية؛ (4) بناء الشراكات والاستفادة من الموارد دعما للمشروعات المموّلة من الصندوق.

خطة عمل الصندوق بشأن التغذية للفترة 2026-2031

أولا- المقدمة والسياق

ألف- المقدمة

1- التغذية هي جوهر مهمة الصندوق على النحو المنصوص عليه في المادتين 2 و7 من اتفاقية إنشاء الصندوق[1] ولذلك يضع الصندوق التغذية في صميم التنمية المستدامة. وتتمثل رؤية الصندوق للتغذية في عالم يتمتع فيه جميع السكان الريفيون بإمكانية الحصول على أغذية متنوعة وكافية ومأمونة ومغذية واستهلاكها طَوال العام.

2- ومن الضروري القضاء على جميع أشكال سوء التغذية لتمكين البلدان من تحقيق أهداف سياساتها في سبيل الوفاء بالالتزامات العالمية بشأن التغذية في إطار أهداف التنمية المستدامة. وتشير التقديرات إلى أن تكلفة سوء التغذية على المستوى العالمي تصل إلى 3.5 تريليون دولار أمريكي سنويا - من خلال الإمكانات الضائعة وانخفاض الدخل وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية.[2]

3- وتعد الاستثمارات المراعية للتغذية في الزراعة والتعليم والمياه والصرف الصحي والحماية الاجتماعية أساسية لمعالجة الأسباب الجذرية لسوء التغذية. وتُظهر البحوث[3] أن الاستثمارات الفعالة - مثل التربية والتنويع والتقوية البيولوجية وتغيير السلوك - يمكن أن تحقق عوائد كبيرة. ومن خلال إدماج أهداف التغذية في التنمية الزراعية والريفية، يمكن للحكومات تحقيق آثار مستدامة على رأس المال البشري والنمو الاقتصادي.

4- وتكمن الميزة النسبية للصندوق في مجال الزراعة المراعية للتغذية في استثماراته الداعمة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين ومنظماتهم. وتقف هذه المجموعات في الخطوط الأمامية لإنتاج أغذية متنوعة وصحية، مع التركيز على تحسين إمكانية الحصول عليها وتناولها، وفي الوقت نفسه تزويد الأسواق بالإمدادات في المناطق التي تعاني من عجز غذائي. ويساهم ذلك في إقامة علاقة قائمة على الثقة المتبادلة مع الحكومات والجهات المانحة والمجتمعات المحلية الريفية. وفي هذا السياق، تكمن ميزة الصندوق في علاقته المباشرة مع الحكومات، وقدرته على تعبئة موارد كبيرة، وقدرته على استهداف السكان الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية النائية حيث يعمل عدد أقل من الوكالات، بما في ذلك في السياقات الهشة والضعيفة في وجه الظواهر المناخية. وعلاوة على ذلك، يتمتع الصندوق بميزة إدارة حافظة استثمارات ريفية كبيرة، مع إمكانية توسيع نطاق الابتكارات، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص،[4] وتعزيز التحول الريفي الشامل والمراعي للمنظور الجنساني، ومعالجة سوء التغذية من خلال نهج متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة وشامل.

---

[1] اتفاقية إنشاء الصندوق، المادتان 2 و7.

[2] Global Panel. 2016. The Cost of Malnutrition: Why Policy Action is Urgent. Technical Brief No.3, London: Global Panel on Agriculture and Food Systems for Nutrition

[3] Marie T. Ruel, Agnes R. Quisumbing, Mysbah Balagamwala, *Nutrition-sensitive agriculture: What have we learned so far?* Global Food Security. vol. 17, 2018. pp. 128-153, ISSN 2211-9124. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S221191241730127X. Olney DK; Gelli A; Kumar N; Alderman H; Go A; Raza A; Owens J; Grinspun A; Bhalla G; Benammour O. 2021. Nutrition-sensitive social protection programs within food systems. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and the International Food Policy Research Institute. Washington, D.C

[4] تعرّف الاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2025-2030 "القطاع الخاص" بأنه "شركات الأعمال الخاصة الهادفة للربح والمستثمرون من القطاع الخاص والمؤسسات والمصارف التجارية، وصناديق الاستثمار، وغيرها من الأدوات المالية التي تعود ملكياتها بغالبية و/أو إداراتها لكيانات في القطاع الخاص أو أنها تخدم مصالحه والمؤسسات المملوكة للدولة التي لديها هياكل مالية وهياكل حوكمة تمتثل لممارسات القطاع الخاص. وتشير الاستراتيجية إلى أن الشركات يمكن أن تكون محلية أو إقليمية أو عالمية وتتراوح في حجمها بين مؤسسات الأعمال البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة (بما في ذلك التعاونيات ومزارع الشركات وأنشطة الأعمال الاجتماعية) والشركات المتعددة الجنسيات". ولا يشمل مصطلح "القطاع الخاص" الجهات الفاعلة التي تشارك في أنشطة إنتاجية لأغراض غير تجارية (مثل إنتاج الكفاف).

5- وتهدف خطة العمل المحدّثة بشأن التغذية للفترة 2026–2031 إلى الوصول بالميزة النسبية للصندوق إلى أقصى حدودها وتوجيه المنظمة نحو تعميم نُهج الزراعة المراعية للتغذية في استثماراتها. وتستند خطة العمل بشأن التغذية إلى الأدلة المستمدة من جهود الصندوق في مجال التغذية منذ عام 2013، ووُضعت من خلال مشاورات موسّعة، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإنمائية.

6- وتهدف خطة العمل بشأن التغذية للفترة 2026–2031 إلى ضمان استدامة استثمارات الصندوق في مجال الزراعة المراعية للتغذية، من خلال المواءمة مع السياسات والاستراتيجيات والأولويات الوطنية المتعلقة بالتغذية؛ وإدماج إجراءات التغذية في النظم القائمة؛ وتعزيز القدرات المحلية استنادا إلى الطلب؛ والعمل مع المجتمعات المحلية؛ وتشجيع تغيير السلوك؛ وتأمين تمويل متنوع؛ وتعزيز آليات الرصد لدعم تحقيق أثر طويل الأجل.

باء- السياق العالمي: التحديات والفرص

7- على المستوى العالمي، أشارت التقديرات إلى أن معدل انتشار النقص التغذوي بلغ 8.2 في المائة بين السكان في عام 2024، بانخفاض عن مستويات عام 2023 التي بلغت 8.5 في المائة، حيث واجه نحو 2.3 مليار شخص انعداما في الأمن الغذائي تراوح بين متوسط وشديد وافتقروا إلى إمكانية الحصول على الغذاء الكافي بانتظام. وعلاوة على ذلك، يعاني 22 في المائة و6.7 في المائة و5.7 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من التقزم والهزال وفرط الوزن على التوالي. وفيما يتعلق بالبالغين، يعاني 16.2 في المائة من النساء و12.3 في المائة من الرجال من السمنة. كما أن معدل انتشار الأمراض غير المعدية المرتبطة بالتغذية يشهد ارتفاعا مستمرا - فعلى سبيل المثال، يؤثر داء السكري على 8.9 في المائة من النساء و10.5 في المائة من الرجال في جميع أنحاء العالم. ويعاني أكثر من خمسة مليارات شخص من عدم كفاية المتناول من المغذيات الدقيقة، وتعاني تقريبا امرأة واحدة من بين كل ثلاث نساء تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاما من فقر الدم.

8- وتشير الاتجاهات الإقليمية الأخيرة إلى أن الجوع في تزايد مستمر في أفريقيا وغربي آسيا، في حين تُحرز منطقة جنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية تقدما في الحد منه.

9- وتواجه المناطق الريفية في معظم الأقاليم معدلات انعدام أمن غذائي أعلى من المناطق الحضرية، مع وجود تباينات في المناطق شبه الحضرية. ويزيد عدد النساء اللاتي يعانين من انعدام الأمن الغذائي على عدد الرجال، واتسعت الفجوة بينهما في الفترة بين عامي 2023 و2024

10- وإلى جانب ازدياد الفقر وأوجه عدم المساواة، هناك عدة عوامل تزيد من التحديات التي تواجه التغذية والأمن الغذائي، بما في ذلك هشاشة سلاسل الإمداد، والفاقد والمهدر من الأغذية، والأزمات الاقتصادية، والنزاعات، وظواهر الطقس القصوى. وعلاوة على ذلك، يؤدي التوافر المتزايد للأغذية الفائقة التجهيز بأسعار أقل من الخيارات الطازجة إلى تفاقم التفاوت في الحصول على الأغذية بين الأشخاص ذوي الدخل المرتفع والأشخاص ذوي الدخل المنخفض. ويساهم هذا الاتجاه في تدهور التغذية ويزيد من الضغوط على دخل صغار المنتجين الذين يشكلون المجموعة المستهدفة الرئيسية التي يستهدفها الصندوق.

11- ويُتيح الاستثمار في تحسين التغذية للصندوق فرصة قوية لإطلاق الإمكانات البشرية ودفع عجلة التنمية الريفية. فكل دولار يُنفَق على تحسين التغذية يدر عائدا اقتصاديا قدره 23 دولارا أمريكيا. ويزداد هذا العائد إلى 35 دولارا أمريكيا عندما ينصب التركيز تحديدا على تغذية النساء. ومن خلال معالجة التكاليف المالية والاجتماعية الباهظة لسوء التغذية، يمكن للصندوق أن يساعد على ضمان إتاحة الفرصة للسكان الضعفاء في المناطق الريفية لتحقيق كامل إمكاناتهم. ويمكن لتعزيز التدخلات التغذوية في النظم الزراعية والغذائية أن يسرّع وتيرة تنمية رأس المال البشري، ويعزز الإنتاجية، ويكسر دورات الفقر في المجتمعات المحلية التي يخدمها الصندوق.

ثانيا- تعميم التغذية في الصندوق - التوجه الاستراتيجي والإنجازات الرئيسية والدروس المستفادة

ألف- التوجه الاستراتيجي

12- يطبق الصندوق منظور التغذية في تصميم استثماراته وتنفيذها في الزراعة والنظم الغذائية والتنمية الريفية، بدلا من الاستثمار في تدخلات تغذوية قائمة بذاتها، وذلك بهدف الوصول بأثرها إلى أقصى حدوده في تحسين التغذية. ويعني ذلك إدماج الاعتبارات التغذوية منذ المراحل المبكرة لتصميم المشروعات والتخطيط لكيفية تحقيق تحسينات في التغذية من خلال نظرية التغيير، كما هو مبين في الشكل 1 أدناه. ويمكن أن تتواءم نقاط الدخول المختارة للتغذية ضمن مسارين تكميليين للتغذية المراعية للتغذية، هما: (1) مسار الإنتاج؛ (2) مسار الدخل.

13- ويُحسّن مسار الإنتاج التغذية عن طريق زيادة توافر الأغذية المغذية وتنوعها من خلال الزراعة المستدامة، وإعلاء قيمة التنوع البيولوجي المحلي، وتعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق. ويُعد هذا المسار ضروريا لتحسين جودة الأنماط الغذائية وكميتها من خلال ضمان الحصول على أغذية مأمونة ومغذية طَوال السنة على مستوى الأسر المعيشية والأسواق. ويستند هذا المسار إلى افتراضين رئيسيين: (1) أن زيادة تنوع إنتاج الأغذية يمكن أن تعزز توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها لتحقيق أنماط غذائية صحية؛ (2) أن هذا التحسن في هذه الإمكانية يؤدي إلى حصائل تغذوية أفضل للمجموعات التي يستهدفها الصندوق.

14- ويشدد مسار الإنتاج على أهمية دعم التنوع البيولوجي المحلي، وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (الأراضي والغابات والمياه)، واعتماد ممارسات زراعية مستدامة لتعزيز القيمة التغذوية للأغذية وبناء القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في إنتاج الأغذية. وتماشيا مع سياسة الصندوق، يمكن أن يساعد تعزيز النظم الغذائية للشعوب الأصلية أيضا على حفظ التنوع البيولوجي وتطبيق أساليب زراعية ذكية مناخيا.

15- ويدعم مسار الإنتاج أيضا تجارة الأغذية المتنوعة والمغذية وتسويقها. ويمكن لتطبيق منظورٍ يراعي التغذية على طول سلسلة القيمة الزراعية – بما في ذلك تحسين ممارسات ما بعد الحصاد، ومرافق التخزين، والسلامة الغذائية، والتسويق والتوسيم، وتعزيز الروابط بين المنتجين والمستهلكين – أن يعزز خيارات الأنماط الغذائية الصحية[5]. كما أن التوريد العام للأغذية المحلية عامل رئيسي لتحسين إمكانية الحصول على الأغذية المغذية للسكان الأشد ضعفا، مثل الأطفال، من خلال برامج التغذية المدرسية.

16- ويعزز مسار الدخل التغذية من خلال زيادة دخل الأسر المعيشية. وعندما يقترن هذا المسار بالتثقيف التغذوي وتمكين النساء والشباب، فإن مسارَي الدخل والإنتاج على حد سواء يمكّنان من تحسين الخيارات الغذائية ويساهمان في توفير أنماط غذائية صحية. ويدعم هذا المسار الأنشطة داخل المزرعة وخارجها على حد سواء، ويحسّن التدفق النقدي للأسر المعيشية، ويعزز النظم الغذائية المحلية من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين فرص الحصول على التمويل الريفي.

17- ولا تترجم زيادة الدخل وحدها بالضرورة إلى تحسن في التغذية - ولكن عندما تقترن بالتثقيف التغذوي، والتواصل الاجتماعي وتغير السلوك، وتمكين النساء والشباب، تتحسن جودة الأنماط الغذائية بشكل كبير.[6،7]

[5] Kennedy E, Kershaw M, Coates J. Food systems: pathways for improved diets and nutrition. Current Developments in Nutrition. 2018. vol. 2, no. 9

[6] Herforth, Anna, and Jody Harris. 2014. Understanding and Applying Primary Pathways and Principles. Brief #1. Improving Nutrition through Agriculture Technical Brief Series. Arlington, VA: USAID/Strengthening Partnerships, Results, and Innovations in Nutrition Globally (SPRING) Project.

[7] Hawkes, C., R. Turner, and J. Waage. 2012. Current and Planned Research on Agriculture for Improved Nutrition: A Mapping and a Gap Analysis. Report for the Department for International Development (DFID). London: Leverhulme Centre for Integrative Research on Agriculture and Health; Aberdeen, United

ويعزز تمكين النساء والفتيات قدرتهن على اتخاذ القرارات المتعلقة بشراء الأغذية والممارسات الصحية، ما يؤدي إلى تحسين تغذية الأسر المعيشية.[8]

18- وأخيرا، يتطلب كلا المسارين بيئة تمكينية قوية، بما في ذلك سياسات وشراكات داعمة، للحفاظ على استمرار الحصائل التغذوية.

19- وينبغي تحديد مسارات الزراعة المراعية للتغذية خلال مرحلة تصميم المشروع استنادا إلى السياق الخاص بكل بلد ومنطقة مشروع. ويشمل ذلك النظر في الأسباب الكامنة وراء سوء التغذية، والتحديات الرئيسية التي تواجهها المجموعة المستهدفة من المشروع ضمن النظام الغذائي، بما يتواءم مع الأولويات الوطنية في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية. وسيساعد تحليل حالة التغذية، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من تقييم المشروع للفقر والهشاشة والضعف، على تحديد نقاط الدخول الرئيسية للتغذية ضمن استثمارات الزراعة المراعية للتغذية، وتوجيه مساراتها في نظرية التغيير الخاصة بالمشروع.

20- وفيما يلي نقاط الدخول الرئيسية الست[9] المحددة لإدماج التغذية في استثمارات الصندوق المراعية للتغذية: (1) التنوع البيولوجي الزراعي وإنتاج أغذية متنوعة ومأمونة؛ (2) معالجة الأغذية بعد الحصاد وتجهيزها وإضافة القيمة إليها، وتجارة الأغذية المتنوعة والمأمونة والمغذية وتسويقها؛ (3) نمو الدخل وتنويعه؛ (4) المعرفة والمواقف والممارسات التغذوية؛ (5) تمكين النساء والشباب؛ (6) النظم الغذائية للشعوب الأصلية، على النحو الوارد بالتفصيل في الملحق الأول.

باء- النتائج والإنجازات الرئيسية

21- تحققت النتائج الرئيسية التالية منذ عام 2019 (يرد مزيد من التفاصيل في الملحق الثالث):

22- **تعميم التغذية في حافظة الصندوق**

- ازداد إدماج أهداف التغذية في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية؛
- أصبحت التغذية تشكل بصورة متزايدة جزءا لا يتجزأ من عمليات الصندوق منذ التجديد العاشر لموارد الصندوق، حيث تستوفي نسبة 62 في المائة من المشروعات في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، و60 في المائة من المشروعات في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق المعايير المراعية للتغذية والتصنيفات المرتفعة من حيث الإشراف.

23- **بناء القدرات وتبادل المعرفة**

- حسّن التدريب المنتظم، وتطوير منتجات المعرفة ونشرها، والتعلم بين الأقران، مهارات التنفيذ لدى موظفي الصندوق وشركائه؛
- استُحدثت أدوات توجيهية مثل مذكرات الإرشادات العملية والأدلة ومجموعات الأدوات الرقمية وأطر سلاسل القيمة المراعية للتغذية، وحسّنت تصميم المشروعات وقدرات الموظفين.

Kingdom: University of Aberdeen, Centre for Sustainable International Development. https://www.researchgate.net/publication/259436807_Current_and_planned_research_on_agriculture_for_improved_nutrition_A_mapping_and_a_gap_analysis

[8] Kennedy E, Kershaw M, Coates J. Food systems: pathways for improved diets and nutrition. Curr Kennedy E, Kershaw M, Coates J. Food systems: pathways for improved diets and nutrition. Current Developments in Nutrition. 2018. vol. 2, no. 9

[9] نقاط الدخول هي فرص عملية في مشروعات الصندوق يمكن من خلالها إدماج التغذية في الاستثمارات الزراعية والإنمائية الريفية. وتُتيح مجالات التركيز هذه إدماج التغذية بسلاسة في استراتيجيات التنمية الأوسع، ما يعزز فعالية المشروعات. ومن خلال معالجة نقاط دخول متعددة، ينشئ الصندوق مسارات تكاملية تُحسّن إمكانية الحصول على الأغذية، وتوسّع الفرص الاقتصادية، وتُثري المعرفة المتعلقة بالتغذية، ما يضمن تحقيق حصائل أكثر استدامة وأثرا في المجتمعات المحلية الريفية.

24- **الشراكات الاستراتيجية والاعتراف العالمي**

- أصبح الصندوق جهة فاعلة عالمية معترفا بها في مجال الزراعة المراعية للتغذية، حيث يقوم بدور نشط كعضو في اللجنة التوجيهية وكمنسق لمنصات مثل شبكة الأمم المتحدة للتغذية ومبادرة التغذية من أجل النمو.

جيم- الدروس الرئيسية

25- تستند خطة العمل المحدثة بشأن التغذية إلى نتائج وتوصيات التقييم المواضيعي لعام 2024 الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق لدعم الصندوق للتغذية،[10] والتقييم الداخلي في الصندوق لعام 2022، وتقييم خطة العمل السابقة، الذي أجراه الصندوق بدعم من استشاريين خارجيين. وتشمل الدروس الرئيسية ما يلي:

- يكون التأييد الحكومي أقوى عندما تكون التغذية متوائمة مع الأولويات الوطنية، ولكن يستمر التردد عند النظر إلى التغذية على أنها منخفضة العائد بالنسبة إلى القروض؛
- هناك مجال لتحسين مواءمة الأولويات مع السياقات والاحتياجات التغذوية الخاصة بكل بلد من خلال تعزيز تركيز المشروعات ونطاقها من أجل تعزيز الأنماط الغذائية الصحية المستدامة والنظم الغذائية المستدامة. ويلزم أيضا إيلاء اهتمام أكبر لمعالجة السمنة وفرط الوزن، وكذلك التركيز على الشباب والمراهقات في استثمارات الصندوق المراعية للتغذية؛
- تمثل قدرة وحدات إدارة المشروعات على التنفيذ مجالا يتطلب توفير مساعدة تقنية مخصصة، ولا سيما في مراحل التنفيذ المبكرة؛
- على الرغم من توليد قدر كبير من المعرفة في مجال التغذية خلال العقد الماضي، لا تزال هناك حاجة إلى تحسين تبادل المعرفة وتجميع الدروس المستفادة من المشروعات لتحسين تصميم المشروعات وتنفيذها. ولا تزال الشراكات على المستوى القطري غير مستغلة بالقدر الكافي خارج القطاع الزراعي، سواء عند تصميم المشروعات أو في أثناء التنفيذ، بما في ذلك إشراك وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛
- كانت المنح، سواء الممولة من الصندوق أو من خلال الأموال التكميلية، أداة محورية في تعميم التغذية وجمع الخبرات من المشروعات الممولة من الصندوق. وفي حين أن البيئة الداخلية للصندوق فيما يتعلق بالعمل في مجال التغذية قد شهدت تحسنا ملحوظا، فإنها لا تزال تتطلب جهودا لمواكبة احتياجات حافظة الصندوق المتزايدة من المشروعات المراعية للتغذية.

26- وأوصى التقييم المواضيعي للتغذية الذي أجراه مؤخرا مكتب التقييم المستقل في الصندوق بما يلي: (1) اعتماد نَهج قائم على النظم الغذائية المستدامة في خطة عمل الصندوق المقبلة بشأن التغذية؛ (2) تعزيز الموارد البشرية والقدرات؛ (3) زيادة إبراز صورة منتجات إدارة المعرفة وتحسين نظم الرصد؛ (4) اعتماد نَهج أكثر استراتيجية واستدامة في تعبئة الموارد من خلال الاستفادة من المصادر الداخلية والخارجية على حد سواء. ويقدّم الملحق الثالث معلومات مفصلة عن التقدم الذي حققه الصندوق في تعميم التغذية.

[10] أجرى مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عام 2024 تقييما مواضيعيا لدعم الصندوق للتغذية، وكان هذا التقييم أول تقييم مؤسسي لحافظة الصندوق العالمية في مجال التغذية. وغطى التقييم الفترة من عام 2016، حين اعتُمِدت خطة العمل الأولى بشأن التغذية في الصندوق، إلى عام 2024، وشمل التقييم خطة العمل الثانية بشأن التغذية (2019-2025). ووافق المجلس التنفيذي على التقييم في الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة التي عُقدت في ديسمبر/كانون الأول 2022.

ثالثا- خطة عمل الصندوق بشأن التغذية للفترة 2026-2031

ألف- المواءمة الاستراتيجية

27- تهدف استثمارات الصندوق في الزراعة المراعية للتغذية إلى دعم البلدان في تحقيق أهداف سياساتها الوطنية، مع قياس التقدم المحرز من خلال مؤشرات مثل الحد الأدنى للتنوع الغذائي للمرأة. وتتواءم هذه الجهود مع الالتزامات العالمية في مجال التغذية وتعكس التزام الصندوق المستمر بمعالجة جميع أشكال سوء التغذية. ويتواءم تحسين التغذية داخل المجموعة المستهدفة من الصندوق مع أهداف الصندوق الرامية إلى تحسين التغذية لخمسة ملايين شخص بحلول عام 2027.[11] وسيُحدَّد الهدف للفترة 2028-2031 بما يتماشى مع النتائج التي تُقاس من خلال تقييمات الأثر.

28- وتتواءم خطة العمل بشأن التغذية مع سياسات الصندوق واستراتيجياته وخطط عمله، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالاستهداف، والمنظور الجنساني، والشعوب الأصلية، والاستراتيجيات المتعلقة بمنظور الإعاقة، والبيئة والمناخ، والقطاع الخاص والهشاشة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وخطتي العمل بشأن الشباب والمنظور الجنساني. وتتواءم تدخلات الصندوق المراعية للتغذية في الزراعة مع إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، وتحديدا المعيار 6 (صحة المجتمع المحلي وسلامته)، من خلال إعداد خطط تخفيف محددة.[12]

باء- نظرية التغيير لعمل الصندوق في مجال التغذية

29- يعمل الصندوق على الحد من جميع أشكال سوء التغذية من خلال تعزيز الزراعة المراعية للتغذية، ويدعم الأنماط الغذائية المتنوعة من خلال نظم غذائية مستدامة ومنصفة، ويمكّن المجتمعات المحلية الريفية والمزارعين وصيادي الأسماك والرعاة وصيادي الحيوانات وجامعي الثمار والشباب والنساء والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. ومن خلال العمل عبر القطاعات، وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين، والعمل مع أطر التغذية العالمية، يسعى الصندوق إلى تحسين الحصائل التغذوية كجزء من هدف أوسع يتمثل في تحقيق تحول ريفي شامل ومستدام. ويهدف الصندوق بذلك إلى دعم الدول الأعضاء في القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة.

30- ولكي يحقق الصندوق رؤيته المتمثلة في مجتمعات محلية ريفية شاملة ومستدامة يعيش فيها الناس متحررين من الفقر والجوع، فإن هدفه في مجال التغذية هو تحسين الحصائل التغذوية للمجتمعات المحلية الريفية. وسيتحقق ذلك من خلال تدخلات متكاملة في النظم الغذائية، تعزّز إمكانية الحصول على أغذية متنوعة ومغذّية، وتقوّي المعرفة والمواقف والممارسات التغذوية. وستُقاس النتائج من خلال المؤشرات الرئيسية المؤسسية، على مستوى النواتج من خلال عدد الأشخاص الذين يقدم إليهم دعم موجه لتحسين تغذيتهم، وعلى مستوى الحصائل من خلال مؤشر الحد الأدنى للتنوع الغذائي للنساء، ومؤشرات المعرفة والمواقف والممارسات.

31- ومن خلال التركيز على الأبعاد الرئيسية الثلاثة للنظم الغذائية - سلاسل القيمة الغذائية، وبيئات الأغذية، وسلوك المستهلكين،[13] يعزّز الصندوق الإنتاج الغذائي المستدام والمتنوع، وحلول ما بعد الحصاد، وحفظ التنوع البيولوجي، والوصول إلى الأسواق لزيادة القوة الشرائية للسكان الريفيين الضعفاء. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم استثمارات الصندوق سياسات النظم الغذائية المنصفة، وتعزّز الشراكات لتحقيق الحصائل التغذوية. وتقوي استثمارات الصندوق أيضا المعرفة التغذوية، وتشجع التغيير الإيجابي في السلوك من خلال التثقيف

[11] إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.
[12] الصندوق، 2021، إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي: المجلدان 1 و2.
[13] يحدد الذيل نَهج النظم الغذائية في الصندوق من أجل أنماط غذائية صحية.

التغذوي الموجّه. ومن خلال نَهج شامل متمحور حول الإنسان ومتكامل، وباستخدام مسارات محددة السياق، تساهم الزراعة المراعية للتغذية في تحقيق نظم غذائية مستدامة ومنصفة.

32- ومن أجل إدماج التغذية في استثمارات الصندوق في النظم الغذائية وتحقيق الإنصاف في الحصول على أغذية متنوعة ومغذية ومأمونة للمجموعة المستهدفة من الصندوق، جرى تحديد مسارين للأثر، كما ذكر أعلاه، وست نقاط دخول مترابطة (انظر الملحق الأول).

33- وأبقت هذه الخطة على مجالات العمل الواردة في الخطة السابقة، والتي وجدها التقييم المواضيعي الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق وثيقة الصلة، مع تعزيز الأنشطة المرتبطة بكل مجال وتوسيعها استنادا إلى الثغرات المحددة. وسيكون تحقيق الحصائل التغذوية على المستوى القطري مرهونا بنجاح تنفيذ مجالات العمل المترابطة التالية: (1) تصميم برامج فرص استراتيجية قطرية وبرامج استثمارية مراعية للتغذية؛ (2) تعزيز القدرات لدعم تصميم المشروعات وتنفيذها؛ (3) تعزيز المعرفة والتواصل والأدلة، وتشجيع المشاركة في السياسات، والترويج على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية؛ (4) بناء الشراكات والاستفادة من الموارد دعما للمشروعات الممولة من الصندوق. ويرد توضيح ذلك في المخطط البياني لنظرية التغيير في الشكل 1 أدناه.

الشكل 1 نظرية التغيير بشأن التغذية

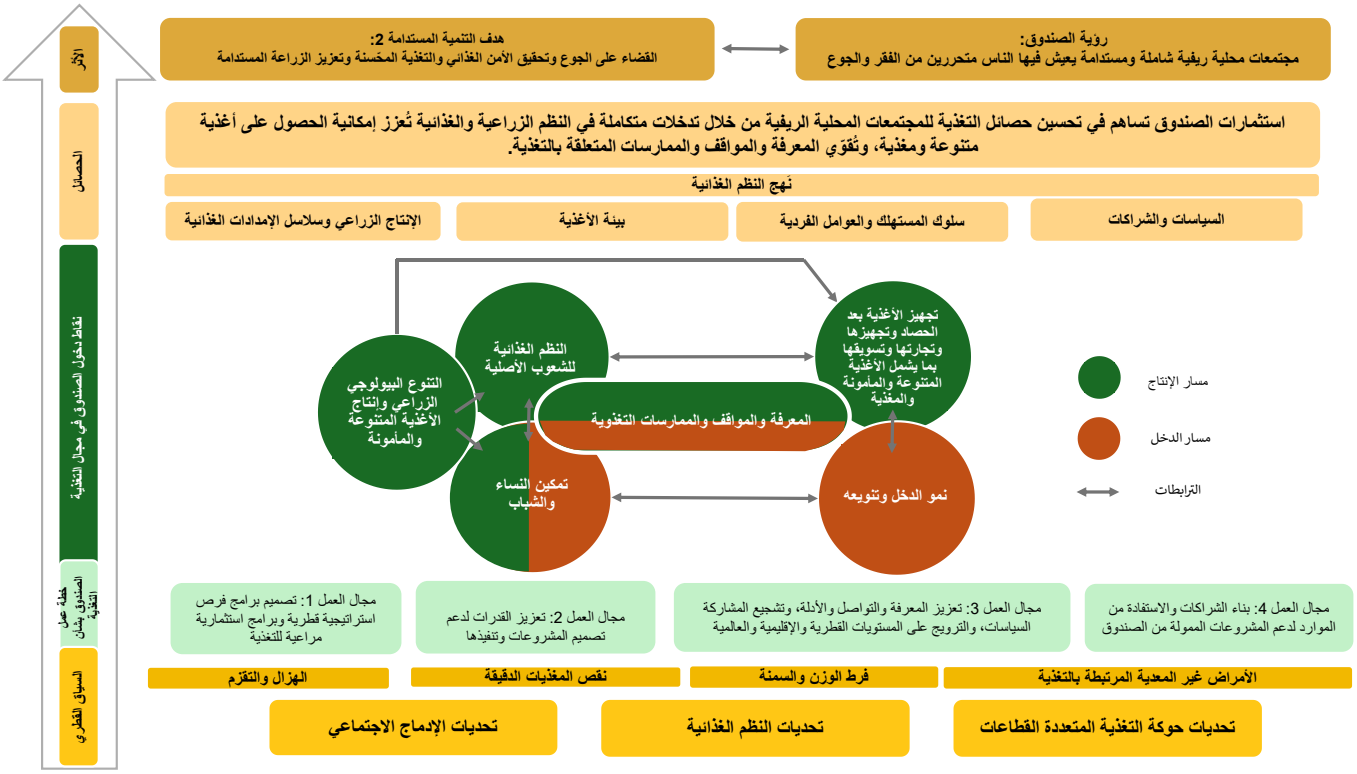

جيم- مجالات عمل خطة عمل الصندوق بشأن التغذية

34- مجال العمل 1 - تصميم برامج فرص استراتيجية قطرية وبرامج استثمارية مراعية للتغذية

35- منذ عام 2016، جرى تعميم التغذية في جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، باستثناء البلدان التي على وشك الانتقال من فئة البلدان المنخفضة الدخل إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل. وحقق الصندوق أيضا منذ عام 2019 أهدافه في مجال التغذية وتجاوزها، حيث أصبحت نسبة كبيرة من مشروعات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق والتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق مراعية للتغذية. ويهدف الصندوق إلى تعزيز الإدماج

القائم على الأدلة في الزراعة المراعية للتغذية في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والبرامج الاستثمارية من خلال نهج متعدد القطاعات يستفيد من التكامل مع البرامج الحكومية والجهات الفاعلة على الأرض، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وسيساهم ذلك في تحديد الحصائل التغذوية الوطنية بما يتماشى مع السياقات القطرية المحددة ومسارات تحويل النظم الغذائية الوطنية والسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل ذات الصلة.

36- **مجال العمل 2 - تعزيز القدرات لدعم تصميم المشروعات وتنفيذها**

37- جرى تجاوز أهداف الجودة المحددة لمشروعات الزراعة المراعية للتغذية في خطة العمل بشأن التغذية للفترة 2019-2025، والتي جرى قياسها من خلال تصنيفات الإشراف واستعراضات منتصف المدة، على المستويين العالمي والإقليمي (انظر الملحق الثالث). وساهمت منتجات إدارة المعرفة التغذوية، وبناء القدرات، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأحداث التعلم بين الأقران، في تحقيق هذه الأهداف المتعلقة بالجودة، حيث تجاوزت النتائج الهدف المحدد البالغ 50 في المائة. ويُبرز ذلك أهمية تعزيز المساعدة التقنية الموجهة التي تراعي السياقات المحددة وتوفيرها باستمرار، وكذلك ضمان توافر الموارد البشرية والمالية لتحقيق التزامات الصندوق في مجال التغذية.

38- ولا تزال هناك حاجة إلى مزيد من المساعدة التقنية لمعالجة الثغرات في قدرات الموظفين، ومحدودية عدد الأخصائيين في مجال الزراعة المراعية للتغذية، وضعف نظم رصد التغذية، ما يعيق التنفيذ الفعال للأنشطة المراعية للتغذية وتوسيع نطاقها، وهي تحديات أكثر وضوحا في السياقات الهشة.[14] وتهدف خطة عمل الصندوق المحدّثة بشأن التغذية للفترة 2026-2031 إلى الاستفادة من الحصائل الإيجابية السابقة وتعزيز قدرات موظفي الصندوق، والاستشاريين، ووحدات إدارة المشروعات، ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك الشباب، ومنظمات المزارعين والشعوب الأصلية، والشركاء المحليين، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وستكون مبادرات بناء القدرات قائمة على الاحتياجات، وفعالة من حيث التكلفة، ومصممة خصيصا لتلائم السياقات الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية.

39- **مجال العمل 3 - تعزيز المعرفة والتواصل والأدلة، وتشجيع المشاركة في السياسات والترويج على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية**

40- في ضوء مشهد التغذية العالمي المتطور – الذي يتسم بتزايد الأمراض غير المعدية المرتبطة بالتغذية، والعبء الثلاثي لسوء التغذية (نقص التغذية، وحالات نقص المغذيات الدقيقة، وفرط الوزن والسمنة) التي غالبا ما توجد معا في السياق نفسه، سيجري تكييف حافظة الصندوق لمعالجة هذه التحديات بمزيد من الفعالية.[15] ومن العناصر الرئيسية لهذا التكييف تطوير منتجات معرفية قائمة على الأدلة القوية ونشرها لدعم نَهج الزراعة المراعية للتغذية، مع التركيز على الوقاية من الأمراض غير المعدية وإدارتها ومعالجة فرط الوزن والسمنة، بما في ذلك من خلال الاستفادة من الشراكات مع المنظمات الشقيقة، مثل منظمة الأغذية والزراعة.

41- وسيعطي الصندوق الأولوية لتوليد أدلة قوية لدعم إدماج مقاييس مراعية للتغذية، مثل مؤشر الحد الأدنى للتنوع الغذائي للنساء، في الإطار العالمي. ويهدف هذا النَهج إلى معالجة الثغرات المعرفية الحرجة، وإثراء العمليات القطرية، وتأكيد الدور الحاسم الأهمية للأنماط الغذائية الصحية في دفع عجلة التحول في النظم الغذائية. وستُنشر الأدلة المتولدة على نطاق واسع من خلال المنصات الرقمية، ومراكز المعرفة، ومجموعات الأدوات، ودراسات الحالة، ومبادرات المشاركة في السياسات لزيادة الوعي، وتشجيع التعاون، وتعزيز الترويج على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وستزيد هذه الجهود، في نهاية المطاف، من إمكانية

[14] ترد في الذيل تفاصيل معالجة التغذية في الأوضاع الهشة.

[15] ترد في الذيل تفاصيل نَهج النظم الغذائية لمعالجة فرط الوزن والسمنة والأمراض غير المعدية.

الحصول على أنماط غذائية مغذية على نحو أكثر إنصافا، وستعزز الزراعة المراعية للتغذية في البرامج التي يدعمها الصندوق.

42- **مجال العمل 4 - بناء الشراكات والاستفادة من الموارد دعما للمشروعات الممولة من الصندوق**

43- اكتسب الصندوق أهمية كبيرة وازداد بروز صورته في المبادرات العالمية، ما يسلط الضوء على أهمية عرض استثماراته وإجراءاته في الزراعة المراعية للتغذية. وسيعمل الصندوق، لتعزيز دوره، على الاستفادة من الشراكات القائمة وإقامة شراكات جديدة بحسب الحاجة لتعزيز أثر تنفيذ استثماراته في الزراعة المراعية للتغذية. ويشمل ذلك تركيز الاهتمام في السياقات الهشة، وتعزيز المشاركة مع القطاع الخاص والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتحديد الحلول المحلية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية لمكافحة سوء التغذية.

44- وسيجري تعزيز الشراكات مع الوكالات الإنمائية، والوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، وأعضاء شبكة الأمم المتحدة للتغذية، لدعم أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الزراعية والغذائية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الأنماط الغذائية الصحية، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية في المجتمعات المحلية الضعيفة، بما في ذلك في الأوضاع الهشة. وستشمل الأنشطة بناء القدرات، والتخطيط المشترك، والمساعدة التقنية،[16] والحملات المبتكرة، والاستفادة من الاستثمارات لتنفيذ مبادرات وحدة العمل في الأمم المتحدة المنسقة جيدا، مع ملكية قطرية قوية.[17]

45- وتطور فريق التغذية في الصندوق واتسع منذ عام 2016، مع إضافة أخصائيين في المقر وموظفين فنيين مبتدئين،[18] ومن خلال اللامركزية في الصندوق مع وجود موظفين من كبار الأخصائيين في المكاتب الإقليمية. وساهم إنشاء قائمة استشاريين في تعزيز تقديم المساعدة التقنية للمشروعات الممولة من الصندوق. ويسرت الأموال التكميلية المقدمة أساسا من كندا وألمانيا والنرويج، زيادة عدد الأخصائيين ودعم مبادرات بناء القدرات، بما في ذلك حلقات العمل الإقليمية بشأن الزراعة المراعية للتغذية. وعلى الرغم من أن هذه الأموال الإضافية شكلت أداة محورية في دعم الإجراءات المراعية للتغذية في الصندوق، فإن المبلغ الذي جرت تعبئته لا يزال صغيرا مقارنة بالمجالات المواضيعية الأخرى. ومن المهم مواصلة تعبئة الموارد، بما في ذلك من خلال المنح، للاستفادة من الإنجازات السابقة وضمان استمرار توفير الدعم التقني للاستثمارات.

46- وسيواصل الصندوق البحث عن فرص لزيادة ميزانيته من خلال الاستفادة من موارد الأموال التكميلية. وستقوم المنظمة أيضا بتحديث قائمة الاستشاريين على المستوى الإقليمي ووضع مبادئ توجيهية لتعبئة الموارد المالية من أجل التغذية. وبالإضافة إلى ذلك، سيرصد الصندوق مساهمات التمويل المناخي في المشروعات المراعية للتغذية.

47- وترد في الملحق الثاني تفاصيل مجالات العمل الرئيسية الأربعة، بما في ذلك النواتج والأنشطة.

دال- تنفيذ خطة العمل بشأن التغذية

48- يمثل تنفيذ خطة العمل بشأن التغذية للفترة 2026–2031 مسعى مؤسسيا يتطلب الالتزام والتعاون بين جميع الدوائر والشُعب ذات الصلة، مع قيام شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي بدور تنسيقي شامل فيما يتعلق بالتنفيذ والرصد والإبلاغ.

[16] الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي. 2024. تعزيز الشراكة بين الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي: خطة العمل المشتركة بين الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي بشأن العمل المشترك في الأوضاع الهشة.

[17] الصندوق. 2023. تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: بناء القدرة الريفية على الصمود من أجل مستقبل آمن غذائيا.

[18] ترعى فرنسا وسويسرا موظفَين فنيين مبتدئين.

49- وسيمضي التنفيذ وفق نهج تكيفي يسترشد بتقييمات منتظمة للتقدم المحرز ويستجيب للتحديات والفرص الناشئة والتعلم التكراري، مع إجراء تحديثات لخطة العمل بحسب ما تقضيه الضرورة من حين لآخر. وسيجري رصد التقدم المحرز في التنفيذ من خلال نظم الإدارة الداخلية. وستقدم الإدارة تقارير عن أبرز ملامح التقدم، بما في ذلك مقارنة بالتزامات تجديد الموارد وأهدافه ذات الصلة، من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.

50- ومن غير المتوقع أن ينطوي تنفيذ خطة العمل بشأن التغذية للفترة 2026-2031 على أي تكاليف إضافية ملحوظة بفضل اعتماد طرائق تنفيذ أكثر بساطة، وسيجري تمويلها إلى حد كبير من الميزانيات الإدارية للصندوق الموافق عليها سنويا. وكما هو مبين في مجال العمل 4، ستُبذل جهود لتعبئة موارد إضافية لدعم المبادرات الاستراتيجية الجديدة أو القائمة بحسب ما تقتضيه الحاجة، على سبيل المثال من خلال برنامج المنح في الصندوق وعندما تنشأ فرص الشراكة أو التمويل التكميلي ذات الصلة.

نقاط الدخول لاستثمارات الزراعة المراعية للتغذية

1- **التنوع البيولوجي الزراعي وإنتاج أغذية متنوعة ومأمونة**

يتطلب تحسين جودة الأنماط الغذائية أن تستثمر المشروعات في مجموعة متنوعة من الأغذية الغنية بالمغذيات – الفاكهة والخضراوات والأغذية الحيوانية المصدر (بما في ذلك الثروة الحيوانية، والأسماك، والحشرات حيثما يكون ذلك مناسبا ثقافيا)، والمحاصيل المقواة بيولوجيا، والأنواع غير المستغلة بالكامل، والأغذية الأساسية مثل الحبوب والدرنات.[19] وثبت أن الإنتاج المستدام من خلال الزراعة الإيكولوجية نَهج فعال لأنه يستفيد من التنوع البيولوجي المحلي والأنواع المهملة وغير المستغلة بالكامل، ويحسن إدارة التربة والآفات، ويحقق التكامل مع نُظم الأراضي والنباتات والمياه. وسيشكل الترابط بين التغذية والمناخ[20] جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات الإنتاج من خلال القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والاستخدام المستدام للموارد، واعتبارات الصحة البيئية. وتؤدي البنية التحتية أيضا دورا رئيسيا في إنتاج الأغذية المأمونة ومستدامة، وذلك على سبيل المثال في ضمان توافر المياه الآمنة للإنتاج والاستهلاك البشري.[21]

2- **تجهيز الأغذية المغذية وتجارتها وتسويقها**

ستُستخدَم عدسة نهج الزراعة المراعية للتغذية على طول سلسلة القيمة الغذائية - بدءا من المدخلات والمعالجة بعد الحصاد والتجهيز والبيع بالتجزئة والتسويق - لتعزيز توافر الأغذية المغذية وإمكانية الحصول عليها. وينبغي أن تعزز المشروعات سلامة الأغذية، وتحد من الخسائر، وتشجع الابتكارات التي تربط المنتجين بالمستهلكين حول الأغذية الصحية والميسورة التكلفة والمستدامة، بما في ذلك من خلال تعزيز التوريد العام للأغذية المغذية المحلية. ويمكن أن يساعد تحسين التوسيم والتسويق أيضا المستهلكين على اتخاذ خيارات صحية مستنيرة.

3- **نمو الدخل وتنويعه**

في حين أن زيادة دخل السكان الريفيين وحدها لا تؤدي تلقائيا إلى تحسين التغذية، فقد ثبتت فعاليتها عندما تقترن بالتثقيف التغذوي وتدخلات تمكين المرأة والشباب[22]،[23] وستحتاج الاستثمارات التي تدعم أنشطة إدرار الدخل داخل المزارع وخارجها إلى الاستثمار في التثقيف التغذوي والتواصل بشأن التغيير الاجتماعي والسلوكي من أجل تحقيق الحصائل التغذوية بفعالية. ويؤدي القطاع الخاص[24] دورا شاملا في الدفع نحو زيادة الدخل وتحسين الحصائل التغذوية على حد سواء. ومن خلال الاستثمارات في سلاسل القيمة المراعية للتغذية، وتجهيز الأغذية المغذية وتجارتها وتسويقها، تهيئ الجهات الفاعلة في القطاع الخاص فرص عمل وريادة أعمال تدعم تنويع الدخل للمجتمعات المحلية الريفية. ويمكن أن تعزز هذه الأنشطة توافر الأغذية المحلية، وتحقق استقرار سلاسل الإمداد، وتعالج الحواجز الهيكلية أمام التغذية.

[19] World Bank. Improving Nutrition Through Multisectoral Approaches Agriculture and Rural Development.

[20] يبين الذيل الترابط بين التغذية والمناخ والتنوع البيولوجي في استثمارات الصندوق.

[21] ترد تفاصيل نهج الصندوق بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في الزراعة المراعية للتغذية في الذيل، في الفقرة المعنونة "المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بالاستفادة من استثمارات الصندوق في المياه لتعزيز الحصائل التغذوية في المناطق الريفية.

[22] انظر الحاشية 19.

[23] FAO. 2017. Nutrition-sensitive agriculture and food systems in practice: Options for intervention.

[24] يرد في الذيل وصف للعمل مع القطاع الخاص من أجل تحسين الحصائل التغذوية.

4- **تمكين النساء والشباب**

يتسم تعليم المرأة وتحكّمها في الموارد ومشاركتها في سلاسل القيمة بأهمية حيوية في تحسين تغذية الأسرة المعيشية.[25،26] وتعزز جميع المشروعات التي يمولها الصندوق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويشكل الدعم الموجه إلى المراهقات من خلال التمكين الاقتصادي والتعليم وتغيير السلوك والوصول إلى الخدمات استراتيجية مجدية لكسر حلقة سوء التغذية بين الأجيال، إذ يساعد على تأخير الزواج والحمل المبكرين ويزود النساء بالمعرفة والمهارات المناسبة لرفاههن. وتؤدي نساء الشعوب الأصلية دورا رئيسيا في تحقيق الحصائل التغذوية كحافظات للتنوع البيولوجي وحاملات لنظم المعرفة التقليدية الثرية التي تتوارثها الأجيال الجديدة. وتساهم مشاركة الشباب بدور رئيسي في دفع عجلة الابتكار وإدماج التغذية في النظم الغذائية المستدامة وفي كل خطوة على طول سلسلة القيمة. ويمثل الترابط بين الريف والحضر، وبرامج "من المزرعة إلى المدرسة"، والتسويق الإلكتروني للأغذية المغذية فرصا مجدية لتمكين الشباب كمدافعين عن الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والإنصاف الاجتماعي.

5- **النظم الغذائية للشعوب الأصلية**

لا تقدر النظم الغذائية للشعوب الأصلية في كثير من الأحيان حق قدرها على الرغم من ثرائها التغذوي. وتماشيا مع سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية، سيساهم الصندوق في ضمان حماية وحفظ النظم الغذائية للشعوب الأصلية، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بحقوقها في الوصول الآمن إلى أراضيها وأقاليمها ومواردها الطبيعية، فضلا عن رفاهها الثقافي والاجتماعي والروحي. وسيعزز الصندوق في استثماراته ما يلي: (1) مصادر الأغذية المتنوعة وأغذية الشعوب الأصلية، والممارسات الثقافية والاجتماعية المرتبطة بجمع الأغذية وإنتاجها؛ (2) ممارسات الإدارة الزراعية الإيكولوجية والإقليمية؛ (3) توافر الأغذية المتنوعة والمغذية وإمكانية الحصول عليها والقدرة على تحمل تكاليفها واستهلاكها، بما في ذلك الأنواع المهملة وغير المستغلة بالكامل، وحماية مادتها الوراثية.

6- **المعرفة والمواقف والممارسات التغذوية**

تمثل نقطة الدخول هذه نقطة جوهرية وشاملة لتحقيق الحصائل التغذوية. وينبغي أن تنفِّذ المشروعات أنشطة للتواصل بشأن تغيير السلوك والتثقيف التغذوي تركز على اختيار الأغذية وتحضيرها والنظافة الصحية والصحة البيئية، فضلا عن السلامة الغذائية في سلاسل القيمة. ويمكن أن يؤدي تعزيز الأنماط الغذائية المنخفضة الأثر والممارسات الغذائية التقليدية، بما في ذلك استخدام التنوع البيولوجي المحلي والأنواع غير المستغلة بالكامل، إلى تحسين التغذية والاستدامة في المجتمعات المحلية الريفية. ويتسم التثقيف التغذوي في مجال الإرشاد الزراعي بأهمية رئيسية وينطوي على إدماج المعرفة والممارسات التغذوية في التدريب الزراعي والخدمات الاستشارية، بما في ذلك مجموعات المنتجين والمؤسسات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص على امتداد سلسلة القيمة. وأثبتت حملات التواصل بشأن التغيير الاجتماعي والسلوكي التي تستهدف النساء والشباب أنها أداة قوية في تعزيز الحصائل التغذوية في المشروعات الممولة من الصندوق، بما في ذلك من خلال الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة.

[25] Smith, Lisa C., et al. 2003. The Importance of Women's Status for Child Nutrition in Developing Countries. International Food Policy Research Institute Research Report 131. Washington, D.C. International Food Policy Research Institute

[26] Kennedy E, Kershaw M, Coates J. Food systems: Pathways for improved diets and nutrition. Current (Developments in Nutrition. 2018. vol. 2, no. 9

خطة عمل الصندوق بشأن التغذية للفترة 2026-2031

مجال العمل 1: تصميم برامج فرص استراتيجية قطرية وبرامج استثمارية مراعية للتغذية	
الحصيلة 1: استخدام نَهج متكامل وشامل اجتماعيا: تطبيق إطار للنظم الغذائية في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات لتعزيز إمكانية الحصول على أغذية متنوعة ومأمونة ومغذية وتحسين الحصائل التغذوية للسكان المستفيدين بصورة مباشرة.	
الأنشطة	**الإطار الزمني المبدئي**
النشاط 1-1 إجراء استعراض مكتبي شامل لتقييم الفقر والضعف والهشاشة، بما في ذلك تحليل حالة التغذية والإدماج الاجتماعي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية.	جارٍ
النشاط 1-2 الإدماج المنهجي للتغذية في 100 في المائة من في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية و60 في المائة من تصاميم المشروعات، بما يتماشى مع مسارات النظم الغذائية الوطنية والسياسات والاستراتيجيات وخطط العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية، والنهج المراعي للتغذية في الصندوق.	جارٍ
النشاط 1-3 تزويد الأفرقة القطرية بدراسات جدوى بشأن الاستثمار في الزراعة المراعية للتغذية لدعم تصميم المشروعات وتيسير العمل مع الحكومات والشركاء على أرض الواقع.	جارٍ
النشاط 1-4 إقامة اجتماعات تنسيق متكاملة للتعميم من اجل ضمان التكامل المتسق بين التغذية والإدماج الاجتماعي (المنظور الجنساني، والشباب، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة) والاعتبارات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ منذ بداية وضع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (مشترك بين خطة العمل الجنسانية/خطة العمل بشأن التغذية/خطة العمل الخاصة بالشباب الريفي)	بحلول عام 2026
النشاط 1-5 استكشاف إمكانية تنقيح معايير التصميم ومؤشرات الإشراف المتعلقة بالتغذية والمنظور الجنساني والشباب (مشترك بين خطة العمل الجنسانية/خطة العمل بشأن التغذية/خطة العمل الخاصة بالشباب الريفي).	بحلول عام 2028
مجال العمل 2: تعزيز القدرات لدعم تصميم المشروعات وتنفيذها	
الحصيلة 2: تعزيز جودة استثمارات الصندوق في الزراعة المراعية للتغذية من خلال تحسين المعرفة التقنية وتعزيز القدرات لموظفي الصندوق في الأدوار الرئيسية، والأفرقة القطرية، وأفرقة إدارة المشروعات، والشركاء (المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والشعوب الأصلية، ومنظمات المزارعين ومنظمات النساء والشباب، والمنظمات غير الحكومية) للدعوة إلى تصميم مشروعات الزراعة المراعية للتغذية وتنفيذها.	
الأنشطة	**الإطار الزمني المبدئي**
النشاط 2-1 تنظيم ما لا يقل عن ستة أحداث لتبادل المعرفة على مستوى الشُعب الإقليمية لموظفي الصندوق ووحدات إدارة المشروعات والشركاء المنفذين بشأن الزراعة والنظم الزراعية المراعية للتغذية، على أن تراعى جميع أشكال سوء التغذية.	بحلول عام 2031
النشاط 2-2 تنظيم دورة تدريبية واحدة على الأقل كل عام للموظفين ووحدات إدارة المشروعات والاستشاريين الذين يدعمون حافظة التغذية لضمان مواكبتهم لأحدث التطورات والالتزام بالإجراءات المحددة عند تقديم الدعم التقني لمشروعات الصندوق المراعية للتغذية.	بحلول عام 2031
النشاط 2-3 تقديم ما لا يقل عن جلسة واحدة لبناء القدرات (عيادات التغذية) تستهدف وحدات إدارة المشروعات والشركاء المحليين والجهات الفاعلة الرئيسية خلال العامين الأولين من مشروعات الزراعة المراعية للتغذية.	بحلول عام 2031

النشاط 2-4 وضع وتنفيذ برنامج تدريب إقليمي موحّد بشأن الإدماج الاجتماعي المتكامل، يغطي الاستهداف والنُهج المراعية للتغذية والمنظور الجنساني والشباب، لموظفي الصندوق والاستشاريين ووحدات إدارة المشروعات والشركاء المنفذين (مشترك بين خطة العمل الجنسانية/خطة العمل بشأن التغذية/خطة العمل الخاصة بالشباب الريفي).	بحلول عام 2031
النشاط 2-5 التنفيذ الاستراتيجي لعيادات تغذية تعالج الثغرات وتكون قائمة على الاحتياجات لتعزيز قدرات وحدات إدارة المشروعات وتحسين جودة تنفيذ المشروعات.	جارٍ
النشاط 2-6 تحديث المبادئ التوجيهية للإشراف واستعراضات منتصف المدة فيما يتعلق بالاستثمارات المراعية للتغذية بعد الانتهاء من خطة العمل بشأن التغذية للفترة 2026-2031.	بحلول عام 2027
مجال العمل 3 تعزيز المعرفة والتواصل والأدلة، وتشجيع المشاركة في السياسات، والترويج على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية	
الحصيلة 3 تحسين توليد الأدلة المتعلقة بالزراعة المراعية للتغذية في النظم الغذائية ونشرها واستخدامها.	
الأنشطة	**الإطار الزمني المبدئي**
النشاط 3-1 وضع توجيهات استراتيجية للتواصل وتبادل المعرفة التغذوية، مصحوبة بمجموعة أدوات تركز على الزراعة المراعية للتغذية، وإتاحتها عبر نقطة موحدة داخليا وخارجيا.	بحلول عام 2026
النشاط 3-2 إنشاء مستودع للمعرفة التي ينتجها الصندوق بشأن نهج الزراعة المراعية للتغذية في النظم الغذائية والاستفادة من الشراكات مع كيان الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بالتغذية، وهو شبكة الأمم المتحدة للتغذية، في إنشاء مستودع مشترك لمنتجات المعرفة ووضع استراتيجية جماعية للترويج في مجال التغذية.	بحلول عام 2026
النشاط 3-3 تطوير وصيانة مركز للمعرفة رقمي موحّد ومتكامل ومجموعة من مواد التعلّم الإلكتروني بشأن الإدماج الاجتماعي، تُجمع فيها الموارد والأدوات والأدلة المتعلقة بالمنظور الجنساني والتغذية والشباب (مشترك بين خطة العمل الجنسانية/خطة العمل بشأن التغذية/خطة العمل الخاصة بالشباب الريفي).	بحلول عام 2026
النشاط 3-4 تحديث منشور مسرد مصطلحات التغذية في الصندوق.	بحلول عام 2026
النشاط 3-5 تحديث التوجيهات الخاصة بالتغذية في الصندوق ومذكرات الإرشادات العملية ومجموعات الأدوات للمواءمة مع خطة العمل المحدَّثة بشأن التغذية، بما في ذلك من خلال تعزيز التركيز على مسارات الزراعة المراعية للتغذية التي تعالج مسألتي فرط الوزن والسمنة.	بحلول عام 2026
النشاط 3-6 وضع ونشر استراتيجية لإدماج التدخلات المدرسية في المشروعات التي يمولها الصندوق، بما في ذلك وضع خارطة تحدد الأنشطة التغذوية المدرسية التي يمولها الصندوق.	بحلول عام 2026
النشاط 3-7 إعداد خمس دراسات حالة (واحدة لكل إقليم) بشأن المبادرات المبتكرة للزراعة المراعية للتغذية الناشئة عن استثمارات الصندوق، مع التركيز أيضا على التقاطع مع أولويات التعميم (مثل الشباب والمنظور الجنساني والمناخ والتنوع البيولوجي).	بحلول عام 2031
النشاط 3-8 استخدام تقييمات الأثر التي يجريها مكتب الفعالية الإنمائية في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق للمشروعات التي تشمل تدخلات تركّز على التغذية، لاستخلاص الدروس الرئيسية للاستفادة منها في الاستثمارات الجارية والجديدة المراعية للتغذية.	بحلول عام 2031
النشاط 3-9 تحديث المؤشرين الرئيسيين للحصائل بشأن الحد الأدنى للتنوع الغذائي للنساء، وبشأن المعرفة والمواقف والممارسات في الاستبيانات التغذوية للمؤشرات الرئيسية للحصائل من أجل إدماج تقييم استهلاك المجموعات الغذائية المرتبطة بزيادة مخاطر فرط الوزن والسمنة والأمراض غير المعدية.	بحلول عام 2026
النشاط 3-10 وضع خلاصة وافية لمؤشرات إضافية على مستوى المشروعات ترصد التقدم الفوري والمتوسط الأجل نحو تحقيق أهداف التغذية، لاعتمادها طوعا في مرحلة تصميم المشروعات.	بحلول عام 2026

النشاط 3-11 وضع قالب نموذجي سهل الاستخدام لتحليل وعرض نتائج مؤشر الحد الأدنى للتنوع الغذائي للنساء.	بحلول عام 2026
النشاط 3-12 وضع برنامج تجريبي لتحليل التكلفة والعائد في أنشطة الحدائق المنزلية (أو المدرسية).	بحلول عام 2028
النشاط 3-13 دعم وضع ما لا يقل عن سياستين على المستوى القطري بشأن الزراعة المراعية للتغذية والأنماط الغذائية الصحية، بالتعاون الوثيق مع الحكومات والاستفادة من الحضور القطري للشركاء، مثل وكالات الأمم المتحدة وحركة تعزيز التغذية.	بحلول عام 2031
النشاط 3-14 المشاركة في منصات السياسات والترويج وتبادل المعرفة ذات الصلة بالتغذية (الوكالتان الأخريان اللتان تتخذان من روما مقرا لهما، ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، وشبكة الأمم المتحدة لحركة تعزيز التغذية/مبادرة الجهود المتجددة لمكافحة الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، والاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومبادرة الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وأسبوع التغذية في روما).	بحلول عام 2031
النشاط 3-15 المساهمة في التقارير العالمية عن الأمن الغذائي والتغذية وتبادل التجارب القطرية للصندوق في تعميم الزراعة المراعية للتغذية (مثل تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، وتقرير التغذية العالمي، وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، والتغذية من أجل النمو، وتقرير التنمية الريفية).	بحلول عام 2031
مجال العمل 4: بناء الشراكات والاستفادة من الموارد دعما للمشروعات المموّلة من الصندوق	
الحصيلة 4: تعزيز الشراكات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية مع الشركاء الرئيسيين، وتأمين الموارد اللازمة لتعميم التغذية في استثمارات الصندوق.	
الأنشطة	**الإطار الزمني المبدئي**
النشاط 4-1 تعزيز الشراكات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية (شبكة الأمم المتحدة للتغذية، وحركة تعزيز التغذية، وفرقة عمل الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بالنظم الغذائية، والمنظمات الشقيقة في الأمم المتحدة، (على سبيل المثال، في السياقات الهشة، بما في ذلك العمل عبر طيف الأنشطة المدرسية المرتبطة بمحور الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام) بما يعود بالنفع على عمليات الصندوق، ويحسّن إبراز صورة الاستثمارات، ويعزز الدعوة إلى الاستثمار في الزراعة المراعية للتغذية.	بحلول عام 2031
النشاط 4-2 إقامة ما لا يقل عن ثلاث شراكات استراتيجية جديدة مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث والمنظمات الإنمائية على المستويين القطري والإقليمي.	بحلول عام 2031
النشاط 4-3 تعزيز التعاون مع منظمات المزارعين ومنظمات وشبكات الشعوب الأصلية ومنظمات الشباب على المستويين القطري والإقليمي للاستفادة من دورها كمدافعة عن السياسات وكمجموعات شعبية لتعزيز الزراعة المراعية للتغذية.	بحلول عام 2031
النشاط 4-4 وضع مبادئ توجيهية تشغيلية بشأن التعاون مع القطاع الخاص لتوجيه الأفرقة وتعزيز العمل والشراكات من أجل الاستثمارات في الزراعة المراعية للتغذية.	بحلول عام 2027
النشاط 4-5 وضع قائمة موحّدة على المستوى الإقليمي للاستشاريين المعتمدين من ذوي الخبرة في مجال التغذية والمعرفة التشغيلية في مجال الإدماج الاجتماعي والحفاظ عليها (مشترك بين خطة العمل الجنسانية/خطة العمل بشأن التغذية/خطة العمل الخاصة بالشباب الريفي).	بحلول عام 2031
النشاط 4-6 وضع وتنفيذ مبادئ توجيهية استراتيجية لتعبئة الموارد المالية من أجل التغذية.	بحلول عام 2028
النشاط 4-7 رصد حصة التمويل المناخي في مشروعات الزراعة المراعية للتغذية.	جارٍ

النتائج والدروس الرئيسية

1- خلال العقد الماضي، كثّف الصندوق تركيزه على التغذية، اعتبارا من دورة التجديد العاشر لموارد الصندوق. ووضعت خطتان للعمل بشأن التغذية للفترتين 2016-2018 و2019-2025 على التوالي، بهدف تعزيز الزراعة المراعية للتغذية.

2- واعتبارا من ديسمبر/كانون الأول 2024، أدى تنفيذ خطة العمل بشأن التغذية للفترة 2019-2025 إلى تحقيق تقدم كبير في تعميم التغذية في حافظة الصندوق، وتحقق تقدم ملموس في جميع مجالات العمل الخمسة. وفيما يلي ملخص تجميعي للإنجازات التي تحققت مقارنة بخطة العمل بشأن التغذية للفترة 2019-2025 والدروس الرئيسية المستفادة في كل مجال من مجالات عمل خطة العمل السابقة بشأن التغذية المستخدمة كأساس لوضع خطة العمل المحدّثة بشأن التغذية.

مجال العمل 1: تصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات المراعية للتغذية

3- **الإنجازات**:

- منذ عام 2016، جرى تعميم مسائل التغذية في جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، باستثناء البلدان التي اقتربت من تجاوز عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج لمدة ثلاث سنوات متتالية قبل بداية دورة تمويل الصندوق.
- أُدمجت التغذية من خلال تقييمات التغذية القطرية، وحددت استراتيجيات لمعالجة مسائل التغذية، ونظرية التغيير إلى جانب الحصائل التغذوية والنواتج والأنشطة والمؤشرات.
- حقق الصندوق باستمرار أهدافه في مجال التغذية وتجاوزها، حيث كانت نسبة 62 في المائة من مشروعات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق و60 في المائة من مشروعات التجديد الثاني عشر الصندوق مراعية للتغذية.

4- **الدروس الرئيسية:**

- تزداد قوة مشاركة الحكومات عندما تكون التغذية أولوية وطنية ويدعمها تمويل مختلط يجمع بين المنح والقروض.
- قد تتردد الحكومات في تخصيص موارد القروض للزراعة المراعية للتغذية لأنها تعتبرها في كثير من الأحيان منخفضة العائد.
- يجب أن تُحدَّد بوضوح مسارات التغذية وأنشطتها، وتوضع ميزانية لها، وتدمج بشكل كامل في تصميم المشروع من أجل تحقيق الأثر.

مجال العمل 2: القدرة على التنفيذ

5- **الإنجازات:**

- منذ عام 2019، نظم الصندوق 13 حدثا للتدريب وبناء القدرات وتبادل الخبرات، أي أكثر من ضعف الهدف المحدد في خطة العمل بشأن التغذية للفترة 2019-2025 والبالغ ستة أحداث.
- حققت المشروعات المراعية للتغذية مستوى كبيرا من الجودة، حيث حصلت نسبة 82 في المائة منها على تصنيفات مرضية عند الإشراف واستوفت نسبة 66 في المائة منها معايير استعراض منتصف المدة، وكلاهما أعلى بكثير من الهدف المحدد بنسبة 50 في المائة.

6- **الدروس الرئيسية:**

- يؤدي تعيين أخصائيين مكرّسين للزراعة المراعية للتغذية في مرحلة مبكرة ضمن وحدات إدارة المشروعات إلى تحسين كبير في تنفيذ المشروعات.
- يفتقر العديد من وحدات إدارة المشروعات إلى خبراء في مجال التغذية أو تسند عدة مواضيع إلى جهة اتصال واحدة، ما يقلل من جودة التنفيذ.
- لا يزال ضعف القدرة على تتبّع مؤشرات التغذية يشكل تحديا، حيث يُنظر إلى المؤشرات الرئيسية للحصائل في الصندوق على أنها مرتفعة التكلفة ومعقدة، ولا تزال هناك ثغرات في تكامل وتنسيق الرصد والتقييم.
- عندما تكون المؤشرات الرئيسية للحصائل التغذوية متوائمة مع استقصاءات خط الأساس واستعراضات منتصف المدة والاستقصاءات النهائية، تنخفض التكلفة الإضافية إلى الحد الأدنى.

مجال العمل 3: التأثير السياساتي والمشاركة في السياسات وإرساء الشراكات

7- **الإنجازات**

- أقام الصندوق شراكات استراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والجهات المانحة الثنائية والمؤسسات الأكاديمية وشبكات مثل منظمة Slow Food والشراكة مع الشعوب الأصلية من أجل التنوع البيولوجي الزراعي والسيادة الغذائية.
- شارك الصندوق بدور نشط في تحالفات ومبادرات رئيسية، بما في ذلك التحالف العالمي للوجبات المدرسية، وتحالف القضاء على الجوع، وبرنامج المنظومات الغذائية المستدامة، والفريق العامل المواضيعي المعني بالتغذية والأمراض غير المعدية التابع لفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات، ومركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية، وتحالف النظم الغذائية للشعوب الأصلية، ومركز الامتياز الإقليمي لمكافحة الجوع وسوء التغذية.
- عزّز الصندوق تعاونه مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما من خلال مبادرات مثل برامج التغذية المدرسية المشتركة مع برنامج الأغذية العالمي.
- شارك الصندوق بدور نشط في منصات عالمية مثل مبادرة التغذية من أجل النمو، وتحالفات النظم الغذائية، وشبكة الأمم المتحدة للتغذية، ما عزز مكانته والاعتراف به عالميا.

8- **الدروس الرئيسية**

- لا تزال معظم الشراكات متركزة على مستوى المقر الرئيسي، مع محدودية تفعيلها على المستوى القطري.
- يصعب التمويل المشترك للمشروعات مع مؤسسات مالية دولية أخرى بسبب تنوع الأولويات والمؤشرات المؤسسية.
- لا تعترف الحكومات في كثير من الأحيان بالصندوق كجهة فاعلة رئيسية في مجال السياسات.
- هناك حاجة إلى تعزيز المشاركة في وضع السياسات على المستوى الوطني وإدماج التغذية ضمن الإصلاحات المدعومة بالقروض.

مجال العمل 4: المعرفة والاتصالات والأدلة

9- **الإنجازات:**

- استحدث الصندوق منتجات معرفية رئيسية تشمل مذكرات إرشادات عملية بشأن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات المراعية للتغذية، ودليلا بشأن سلاسل القيمة المراعية للتغذية، وتوجيهات بشأن الأنواع المهملة وغير المستغلة بالكامل، ومجموعة أدوات رقمية بشأن النظم الغذائية للشعوب الأصلية.
- عزّز الصندوق القدرات من خلال التدريب والتعلّم بين الأقران، وشارك في إعداد دورات تدريبية مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن سلاسل القيمة الغذائية المستدامة، والتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، وتحليل الفاقد من الأغذية.

10- **الدروس الرئيسية:**

- لا يزال تبادل المعرفة محدودا على مستوى المشروعات والمستوى القطري.
- يلزم إضفاء الطابع المنهجي على جمع الدروس المستفادة والممارسات الجيدة والأدلة واستخدامها على جميع المستويات.
- هناك حاجة إلى آليات أفضل لتعزيز التعلم والترويج وتوسيع نطاق نُهج الزراعة المراعية للتغذية.

مجال العمل 5: الموارد البشرية والمالية

11- **الإنجازات:**

- وسّع الصندوق ملاك موظفيه في مجال التغذية على مستوى المقر الرئيسي وعلى المستوى الإقليمي.
- وُضعت قائمة تضم أكثر من 60 استشاريا في مجال التغذية لدعم تنفيذ المشروعات.
- قام الصندوق في الفترة بين عامي 2019 و2024 بتعبئة 12 مليون دولار أمريكي في شكل أموال تكميلية و1.78 مليون دولار أمريكي في شكل منح. وشملت مصادر التمويل الرئيسية ما يلي:
  - كندا (2013-2019)، التي ساهمت بمبلغ 5 ملايين دولار أمريكي للشروع في تعميم التغذية ومولت أخصائيين اثنين وموظفا إداريا واحدا.
  - الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (2019-2025)، التي قدمت 6.6 مليون دولار أمريكي لتعزيز إدماج النظم الغذائية في تسعة مشروعات في سبعة بلدان، ومولت أخصائيا من الرتبة ف-3 واثنين من الموظفين الفنيين المبتدئين المؤقتين وخبراء تقنيين إضافيين وموظفا إداريا واحدا، وبناء القدرات ورصد التغذية.
  - برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، الذي ساهم بمبلغ 750 267 دولارا أمريكيا لتعزيز الترابط بين المناخ والتغذية.
  - الحكومات، التي دعمت أربعة موظفين فنيين مبتدئين ضمن فريق التغذية، بما في ذلك ثلاثة بتمويل من فرنسا وواحد بتمويل من سويسرا.

12- **الدروس الرئيسية:**

- يتجاوز الطلب على الدعم التقني في مرحلتي التصميم والتنفيذ القدرة المتاحة، إذ يواجه فريق التغذية في المقر عبئا متزايدا مع وجود 124 مشروعا جاريا في مجال الزراعة المراعية للتغذية.

- وتنطوي قائمة الاستشاريين على عدم تكافؤ في التمثيل الإقليمي، وغالبا ما يحد التعاقد في غضون مهلة قصيرة من توافر الخبراء.
  - شكلت الأموال التكميلية أداة محورية في توسيع نطاق الدعم التقني.
  - هناك إمكانية للاستفادة من موارد مالية إضافية مثل التمويل المناخي، ولتعزيز الترابط بين المناخ والتنوع البيولوجي والتغذية.
- ويلزم إجراء تحديثات منتظمة وترويج أوسع لقائمة الاستشاريين في مجال التغذية، ولاسيما بلغات متعددة، لضمان الإنصاف في الدعم الإقليمي.

Thematic spotlights

1. The spotlights provided below, show the new dimensions that this updated NAP will focus upon, such as overweight and obesity, biodiversity, nutrition in fragile contexts, and engagement with the private sector.

IFAD's Food Systems Approach for Healthy Diets[27]

2. Evidence suggests that adopting a more integrated food systems approach is essential for reducing all forms of malnutrition and NCDs.[28] To optimize IFAD's investments, suitable pathways for enhancing agriculture-nutrition linkages will leverage on entry points within food systems that align with IFAD's strengths and focus areas and address nutrition challenges in food system approach.

3. These challenges span various dimensions of the food system. In agricultural production and the supply chain, factors like limited access to seeds/planting materials, land, water, and energy, soil degradation, biodiversity loss, and post-harvest food loss hinder sustainability. In the food environment, critical issues include food safety[29], unsafe processing, poor food quality, and limited access to clean water. Access to nutritious local foods is affected by weak marketing, poor labeling, and reduced purchasing power, while the rise in processed foods limits healthy choices. Consumer behavior and individual factors such intra-household/community resource allocation and perceptions play a significant role in equitable access to and actual consumption of healthy diets and can lead to an increased risk to several forms of malnutrition. These challenges disproportionately affect vulnerable groups, including women, youth, persons with disabilities, and Indigenous Peoples. Addressing these interconnected barriers is essential for creating more resilient and equitable food systems. To tackle the challenges that hinder access to healthy diets for everyone, IFAD will leverage its comparative advantages including its direct partnership with UN agencies and other actors, governments, private sector and target group, resource mobilization, and extensive rural investment portfolio to support small-scale producers in promoting nutrition-sensitive agriculture and combating all forms of malnutrition[30].

Nutrition Climate-biodiversity nexus in IFAD's Investments

4. Biodiversity loss threatens livelihoods and food systems, reducing resilience and adaptive capacities of rural communities. This is especially critical for vulnerable rural households, whose production system and livelihoods depend directly on health and biological diversity of these ecosystems. About 70 per cent of the world's poor people depend on wild species, 1/5 people rely on wild plants, algae and fungi for food and income[31]. Biodiversity at all levels—genetic, species, and ecosystem—

[27] Healthy diets are those diets that are of adequate quantity and quality to achieve optimal growth and development of all individuals and support functioning and physical, mental and social wellbeing at all life stages and physiological needs. Healthy diets are safe, diverse, balanced, and based on nutritious foods. They help to protect against malnutrition in all its forms, including undernutrition, micronutrient deficiencies, overweight and obesity and lower the risk of diet-related non-communicable diseases. The exact make-up of healthy diets varies depending on an individual's characteristics (e.g. age, gender, lifestyle and degree of physical activity), geographical, demographical, cultural patterns and contexts, food preferences, availability of foods from local, regional and international sources, and dietary customs. Healthy dietary practices start early in life – breastfeeding fosters healthy growth and improves cognitive development and has long-term health benefits. WHO publishes guidance for healthy diets. Many national health authorities publish specific dietary guidance. Regional health organizations, where applicable, may publish documents related to healthy diets and specific dietary advice as well. CFS Voluntary Guidelines on Food Systems and Nutrition, 2020.

[28] This results in an integrated approach that extends from access to land, fisheries, livestock, pastoralism, natural resource management, social inclusion and empowerment of women, youth, Indigenous Peoples' and persons with disabilities, rural employment and finance, social protection, environmental sustainability and biodiversity conservation among others. Furthermore, this approach is crucial to foster environments that promote healthy diets and lifestyles. That is basically IFAD's investments that apply a nutrition sensitive agriculture lens.

[29] "Food safety is the absence, or safe, acceptable levels, of hazards in food that may harm the health of consumers. Food borne hazards can be microbiological, chemical or physical in nature and are often invisible to the plain eye; bacteria, viruses or pesticide residues are some examples." (FAO food safety website).

[30] As mentioned in IFAD13 Replenishment Report.

[31] Australian Government, 2021. State of the Environment, 2021.

is essential for nutrition, food security, and dietary quality and diversity[32].It serves as the primary source of a variety of essential foods and medicines contributing to healthy diets, while improving livelihoods, promoting gender equality, and ensuring social equity.

5. Protecting and promoting biodiversity, as well as developing diversified and resilient agricultural systems, directly enhances dietary diversity by increasing the availability and accessibility of nutrient-rich foods and indigenous species. Practices such as agroforestry contribute to the conservation and production of nutrient-rich crops while also promoting soil and water conservation, protecting wetlands and forests thus leading to a healthy ecosystem. Healthy ecosystem closely linked to food stability and have ability of helping to buffer climate shocks but also notably reduce pollution which has also a direct impact on people health and food safety.

6. In IFAD13, IFAD specifically acknowledge the relevance of this nexus and committed to utilize climate and biodiversity finance to promote access to nutritious, diverse and safe foods and strengthen rural communities' resilience to climate change. This includes focusing on neglected and underutilized species, indigenous seeds, and Indigenous Peoples' knowledge and practices. IFAD will also collaborate with partners to explore sustainable approaches that advance gender equality and women's empowerment while integrating nutrition outcomes[33].

Leveraging IFAD's water investments to boost nutrition outcomes in rural areas

7. Water, Sanitation, and Hygiene (WASH) are foundational to achieving lasting nutrition outcomes, particularly in rural communities where agriculture is the primary livelihood and malnutrition rates remain high. Poor WASH conditions—such as lack of access to clean water, inadequate sanitation, and poor hygiene practices—exacerbate undernutrition by increasing the burden of disease, especially children's diarrheal infections and environmental enteric dysfunction, which inhibit nutrient absorption. Nutrition-sensitive agriculture can only reach its full potential when WASH is integrated to create a holistic environment for health and well-being. This is why IFAD, under its IFAD13 framework, is strategically prioritizing water management and infrastructure as central to its mission of improving food security and nutrition, including recognition that water security and nutrition are inextricably linked. IFAD's investments in climate adaptation, sustainable agriculture, and ecosystem restoration—such as agroforestry and **watershed management**—enhance soil health, secure **water availability**, and improve **water quality**. These measures not only support environmental goals but also reduce health risks associated with water scarcity and contamination, which are significant barriers to improved nutrition.

8. Between 2010 and 2023, IFAD allocated approximately 60% of its USD1.385 billion in rural infrastructure investments—about USD830 million—to water management. This included substantial funding for irrigation, renewable energy for water use, sanitation and waste systems, and safe drinking water. Notably, about USD60 million was specifically directed at **improving access to basic drinking water, sanitation and waste management, directly impacting rural nutrition** by reducing illness and improving hygiene in food preparation and consumption.

9. There are numerous opportunities to enhance IFAD's work in water security, particularly in designing and implementing investments that maximize positive and interconnected impacts on water, food security, and nutrition. This approach contributes to SDG2 and 6 (Clean Water and Sanitation). To achieve this, there is a need to improve donor coordination, strengthen institutions, engage the private

[32] World Health Organization and Secretariat of the Convention on Biological Diversity, 2015: Connecting Global Priorities: Biodiversity and Human Health A State of Knowledge Review.
[33] IFAD13 Replenishment consultation report.

sector, and attract climate finance. By viewing water as a tool for climate adaptation and nutrition, IFAD aims to deliver multiple benefits through its investments.

Engaging the Private Sector for Improved Nutrition Outcomes

10. As highlighted in IFAD private sector operational strategy, one of the pathways adopted by IFAD to drive positive benefits for IFAD's target group through higher private sector engagement in rural areas and food systems, leads also to improved nutrition outcomes[34]. The pathway's rationale is that supporting the local private sector, especially MSMEs, women, and young entrepreneurs, can benefit IFAD's target group—small-scale producers and poor rural populations. By enhancing connections between these groups and larger companies, they can access jobs, income, markets, and financial services. This local market development can improve the availability and affordability of diverse quality foods, positively impacting nutrition. To this extent, IFAD has been promoting more inclusive nutrition-sensitive value chains (NSVCs) and the public-private-partnership-producer (4P) model to respond to the asymmetry of power between small-scale producers and bigger private sector actors. For instance, IFAD conducted studies in Nigeria's Katsina and Sokoto states under its Climate Change Adaptation and Agribusiness Support Programme (CASP) to develop NSVC projects for smallholders. The research identified cowpea, groundnut, soybean, millet, and sorghum as key crops to improve nutrition and livelihoods. Smallholders face nutrition challenges, leading to high rates of wasting and stunting in children and undernutrition in women, which are exacerbated by seasonal variations. Promoting these crops can enhance diets, empower women, and build resilience to climate change, while also being economically beneficial for smallholders.

IFAD Funded School-based Interventions

11. **Schools are increasingly recognized as a relevant platform for enhancing the nutrition of children and rural communities**. School meals are an entry point for multiple SDGs through their positive impact on access to nutritious food for children, school enrolment, poverty reduction and girls' education. Additionally, nutrition activities in schools play as a catalyst for food systems transformation by generating demand for sustainably produced, nutrient-rich foods, supporting rural smallholder farmers, raising awareness of household members on the importance of diet diversity and quality and teaching children about healthy eating habits and sustainable food choices, as they are a crucial part of the future decision makers.

12. IFAD recognizes the potential of nutrition activities in schools to not only enhance children's health and nutrition but also to contribute to the development of sustainable and equitable local food systems. This is achieved through various approaches, including for instance improving nutrition education, increasing availability and production of diverse, safe, and nutritious foods, and the promotion of Indigenous food species. Additionally, nutrition education in schools has the potential to drive behavioural changes within targeted communities, fostering demand for safe and nutritious foods. For example, in Lao PDR, the PICSA project improves the national school meal programme by coordinating fresh produce from local farmers and school gardens, benefiting 160 schools. These gardens diversify students' diets and provide practical learning about nutrition and agriculture. The project also promotes hygienic practices by supplying cooking kits and enhancing water access in schools.

13. IFAD will continue and strengthen its engagement in the School Meal Coalition, an initiative launched withing the framework of the Food Systems Summit in 2021 to bring together governments, international organisations, civil society, private sector entities and research institutions to scale-up and improve school meal programmes

[34] IFAD, 2024. Private Sector Operational Strategy 2025–2030.

globally and through collaborations with Rome-Based Agencies and South-South and Triangular Cooperation.

Addressing Nutrition in Fragile Situations

14. Fragility[35] is present in different forms in many rural areas where IFAD operates, is often closely linked to poverty and food insecurity, and it can be an important obstacle to sustainable progress out of poverty. IFAD's work in fragile contexts is guided by four principles: i. build long-term resilience, working with rural communities and particularly rural women, girls, and vulnerable groups to reduce their vulnerability to both natural and man-made shocks, countering the negative impact that social, institutional and environmental fragility can have on people's vulnerability, ii. focus on prevention, which entails identifying and addressing drivers of fragility that are within IFAD's scope of action and mandate and leveraging its investments into rural people's livelihoods and institutions to reduce or preventing fragility, thereby mitigating people's vulnerability, iii. the principle of do no harm, which entails that programmes are monitored and adapted as needed to avoid unintentionally exacerbating or creating new tensions and divisions. This includes embedding conflict sensitivity approaches in operations. iv. remaining engaged, wherever possible, during periods of crisis and emergency, in order to preserve development and resilience gains, protect local service delivery and benefits to local populations and identify opportunities to strengthen rural people's livelihoods that may be created by the work of humanitarian or peacebuilding actors. IFAD addresses both manifestations and selected causes of fragility that fall within its mandate and scope of influence, under the three priority dimensions of institutional, environmental and climate, and social. This will be achieved through four practical entry points: (i) strengthening local institutions and communities for effective local governance and service delivery; (ii) increasing food and nutrition security through enhanced food systems; (iii) fostering sustainable natural resource management, including disaster preparedness and climate adaptation; and (iv) boosting the roles of rural women and youth and the empowerment of vulnerable groups in building resilient communities[36].

15. All these initiatives also contribute to improved nutrition. Amid Sudan's fragile context, the IAMDP project strengthened resilience by forming 51 cooperatives with 5,891 members (48% women, 45% youth). These cooperatives improved access to inputs, finance, and training, helping farmers adopt better technologies and increase productivity. During the April 2023 conflict, cooperatives played a vital solidarity role—sustaining operations, meeting WFP contract obligations, and securing sales to humanitarian agencies despite the instability.

Food Systems Approach to Address Overweight, Obesity, and Non-Communicable Diseases

16. As the global prevalence of overweight and obesity continues to rise, it is increasingly recognized as a critical public health challenge closely linked to the prevention of Non-Communicable Diseases (NCDs). In 2022 globally, 43% of adults were overweight and 16% obese, while 5.7% of children under five years of age were overweight. These figures are starting to surpass undernutrition data revealing that overweight and obesity are global challenges affecting all countries in the world. No country is currently on track to meet the World Health Assembly's Global Nutrition Target of halting the rise in adult obesity, and very few will meet

[35] IFAD Definition (2016): IFAD defines fragility as: "a condition of high vulnerability to natural and man-made shocks, often associated with an elevated risk of violence and conflict. Weak governance structures along with low-capacity institutions are a common driver and consequence of fragile situations. Fragile situations typically provide a weaker enabling environment for inclusive and sustainable rural transformation and are characterized by protracted and/or periodic crises, often with implications for smallholder agriculture and food security". Re. Strategy for Engagement in Countries with Fragile Situations in 2016.

[36] IFAD, 2024. Updated approach to IFAD engagement in fragile situations.

NCDs target.[37] Conditions such as heart disease, diabetes, high blood pressure and certain cancers are significantly exacerbated by obesity, underscoring the urgent need for comprehensive and coordinated strategies. Countries must adopt multifaceted approaches that not only target individual dietary choices but also address broader systemic issues within the food environment. Integral to this effort are the concepts of nutrition-sensitive agriculture and food systems, which emphasize the importance of agricultural practices that prioritize production of diversified and nutritious foods.

17. By promoting diverse crop production, sustainable farming practices, and equitable access to nutritious foods, these systems can enhance food security and support healthier diets. The following key intervention strategies provide a roadmap for action in the fight against overweight and obesity, laying the foundation for healthier populations and reduced healthcare costs. The strategies and actions that encompass the food system and that can be taken by countries to address overweight and obesity within the broader context of preventing NCDs are multiple, and include[38,39,40].

    (a) **Diversified Food Production**: Encouraging the production of diverse, nutritious foods, including NUS, can help reduce obesity by improving access to healthier diets and shifting consumption away from ultra-processed, calorie-dense foods. Limited availability of nutritious foods is linked to poor diet quality and rising obesity rates, especially in low-income populations[41].

    (b) **Food Environment**: Improving access to nutritious foods, particularly in underserved areas, through natural and built food environments is essential for facilitating better dietary choices. By establishing guidelines that encourage working with local farming communities, businesses, governments can foster a healthier food environment that supports positive eating behaviors.

    (c) **Policies:** Advocating for nutrition-sensitive trade policies can ensure the availability, accessibility and affordability of nutritious foods through equitable and sustainable food systems, especially when these foods are not locally available. Policies aiming to incentivize sustainable production, supply and consumption of nutritious foods, can also help make healthy diets less costly and more affordable for all[42].

    (d) **Regulations and Standards**: Implementing food standards that limit harmful ingredients in processed foods is crucial. By promoting biofortification, enhancing compliance to the regulations, governments can help ensure that populations, especially vulnerable groups, receive essential nutrients. This approach tackles not only micronutrient deficiencies but also obesity that can lead to NCDs.

    (e) **Food Labelling**: Clear food labelling in local languages empowers consumers to make informed choices. By enhancing transparency about nutritional content and ingredients, individuals can better understand the health implications of their food selections, encouraging healthier eating habits.

[37] Global Nutrition Report. 2022 Global Nutrition Report: Stronger commitments for greater action. Bristol, UK: Development Initiatives, 2022.
[38] World Bank. 2025. *Reshaping the Agrifood Sector for Healthier Diets: Exploring the Links between Agrifood Public Support and Diet Quality.* World Bank, Washington, DC. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO
[39] FAO, IFPRI. 2020. Food Policies and their Implications on Overweight and Obesity Trends in Selected Countries in the Near East and North Africa Region.
[40] World Bank. 2017. An Overview of Links Between Obesity and Food Systems Implications for The Food and Agriculture Global Practice Agenda. World Bank, Washington, DC.
[41] FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO. 2020. The State of Food Security and Nutrition in the World 2020. Transforming food systems for affordable healthy diets. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/ca9692en.
[42] FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO. 2022. The State of Food Security and Nutrition in the World 2022. Repurposing food and agricultural policies to make healthy diets more affordable. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/cc0639en.

(f) **Consumer Behavior**: Raising awareness about food choices and good dietary practices is critical. Multisectoral policy frameworks, backed by political leadership, are essential for promoting a healthy lifestyle. Collaborative efforts involving UN organizations, private sector and NGOs are vital for implementing these strategies.